

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٠١٧

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠١٧ بشأن إعادة تنظيم وتشكيل

اللجنة العليا للإصلاح التشريعى ؛

وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الاولى)

ووفق على تسمية أعضاء اللجنة العليا للإصلاح التشريعى من الشخصيات العامة

وممثلى بعض الجهات ، على النحو الآتى :

أولاً - رجال القضاء :

السيد القاضى / محمد عيد محمد محبوب - نائب رئيس محكمة النقض .

السيد القاضى / أسامة إميل إبراهيم باسليوس - رئيس محكمة استئناف القاهرة .

ثانياً - المحامون :

السيد الأستاذ / سامح محمد عاشور - نقيب المحامين .

السيد الأستاذ / وردانى عبد الرحمن التونى - عضو مجلس إدارة نقابة المحامين .

ثالثاً - (سائدة كليات الحقوق بالجامعات المصرية) :

السيد الأستاذ الدكتور / أحمد عوض بلال - أستاذ القانون الجنائى المتفرغ

بكلية الحقوق - جامعة القاهرة .

السيد الأستاذ الدكتور / صلاح الدين فوزى محمد - أستاذ القانون الدستورى المتفرغ

بكلية الحقوق - جامعة المنصورة .

السيد الأستاذ الدكتور / عاطف عبد الحميد حسن أحمد - أستاذ القانون المدنى

بكلية الحقوق - جامعة عين شمس .

السيد الأستاذ الدكتور / ربيع أنور فتح الباب - أستاذ القانون العام بكلية الحقوق -

جامعة عين شمس .

رابعاً - رجال القانون من الشخصيات العامة :

السيد الأستاذ المستشار/ جمال طه إسماعيل ندا - الرئيس السابق لمجلس الدولة .
السيد الأستاذ المستشار/ هشام فتحى رجب - نائب رئيس محكمة استئناف القاهرة «سابقاً» .
السيد الأستاذ الدكتور/ محمد بهاء الدين أبو شقة - المحامى .
السيد الأستاذ الدكتور/ عبد الله ميسروك النجسار - أستاذ القانسون المدنى
بكلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر .

السيد الأستاذ الدكتور/ صفوت عبد السلام عوض الله - أستاذ الاقتصاد والمالية العامة
بكلية الحقوق - جامعة عين شمس .

خامساً - ممثلى بعض الجهات :

السيد اللواء/ ممدوح عبد الهادى شاهين - مساعد وزير الدفاع للشئون الدستورية
والقضاء العسكرى .

السيد اللواء الدكتور/ سعد محمد أحمد سرية - مساعد وزير الداخلية لقطاع
الشئون القانونية .

السيد/ هشام حسين محمود - وكيل هيئة الرقابة الإدارية .

(المادة الثانية)

تكون مدة عضوية اللجنة للسادة القضاة والمحامين وأساتذة كليات الحقوق بالجامعات
المصرية ورجال القانون من الشخصيات العامة سنتين تبدأ من تاريخ نشر هذا القرار .

(المادة الثالثة)

يكون مقر اللجنة العليا للإصلاح التشريعى وأمانتها الفنية ولجانها الفرعية
بديوان عام وزارة العدل .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار بالجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢ ذى الحجة سنة ١٤٣٨ هـ

(الموافق ٢٤ أغسطس سنة ٢٠١٧ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس/ شريف إسماعيل